اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الإغراق في السوق العراقية

القسم الرابع

غازي المنشداوي

> بعد انجاز قراءة اوراق العمل الثلاث التي شارك في تقديمها كل من الدكتور ماجد الصوري الخبير في البنك المركزي العراقي والدكتور سالم محمد عبود من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد والاستاذ هاشم ذنون الاطرقجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي.

جرت مناقشة عامة شارك فيها عدد من المعنيين بالشان الاقتصادي وباحثون واكاديميون ومشتغلون في القطاعات الانتاجية حيث تحدث في البداية الاستاذ عبد العزيز حسون المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة عن اثار سياسات الاغراق على الجانب المالي والمصرفي قائلاً ان ما تفضل به الاساتذة الافاضل هو خوف عميق حول موضوع الاغراق والتعريج على موضوع السوق العراقية او السوق المنكشفة كما اسماها احد الاساتذة، ومايفعله الاغراق في السوق العراقية حيث ان هذا الموضوع دقيق جدا فالاغراق هو احد ممارسات التجارة الدولية التي تمسكت عبر العصور بثوابتها التي تسعى الى تحقيق الارباح فهذا هو ديدن التجارة والتجارة العالمية قامت اساسا على القرصنة فالقراصنة هم الذين وضعوا قواعد التجارة العالمية ونحن في العراق لو اردنا الحديث عن شروط وممارسات التجارة العالمية فان لنا الحق في ان نتحدث عنها، لكن المشكلة اننا ماذا نستطيع ان نفعل الان وماهي الاجراءات التي تستطيع ان تفعلها الدولة حاليا للوقاية من شرور سياسات الاغراق امام الاقتصاد العراقي فالدولة محطمة ونحن الان بحاجة الى ان تقوم المؤسسات الضرورية لادارة الدولة لكي نستطيع مطالبتها بما نريد، فهذا هو المازق الذي نحن فيه وكل الجهود الخيرة والافكار الطيبة ستبقى مساع لاغير اذا لم تكن هناك دولة في العراق قادرة على حماية العراق وسيادته وحماية شعبه

بعد ذلك تحدث الاستاذ سهيل العباسي من مصرف العراق المتحد مبديا عددا من الملاحظات قائلا: اننا لم نسمع من خلال الافكار التي طرحت ان سياسة الاغراق هي لأمد معين فهي لاتبقى تخدم المستهلك الى ما لا نهاية خصوصا اذا ما تم السيطرة على الاسواق وبشكل محكم وهذا ما لم نسمعه من المتحدثين اما عن موضوع ارتفاع الاسعار الحالية فاننا نقول بان العراق وخلال مرحلة الخمسينيات والستينيات كان يتفاخر بصناعته مثل معمل فتاح باشا لانتاج الاغطية ومعمل الزيوت النباتية ومعامل باتا للصناعات الجلدية ولم تتطور الصناعة خلال مرحلة السبعينات خصوصا بعد قرارات التاميم التي كانت سببا قي الحد من نشاط القطاع الخاص فقد كان هذا القطاع وطنيا وربحيا في تلك الفترة اما فترة الحصار فقد طالب الاخوة الصناعيون والتجار باعطائهم فرصة وعندما توفرت لهم الفرصة لم يتمكنوا من تقديم شئ للمستهلك فبدلا من جلبهم سلعة رخيصة وجيدة نجدهم وقد انشغلوا بالجري وراء الربح السريع من خلال اغراق السوق بصناعات مستوردة او منتجة محليا مغشوشة ورديئة، وبصورة اخرى يربطونها باسعار الصرف فالموضوع اذن ليس موضوع الاحتلال وما تلاه فلم تكن هناك صناعة متطورة وفي حينها اثيرت امور عديدة مع غرفة تجارة بغداد التي اكد رئيسها ان الغرفة ليست مسؤولة عن اولئك التجارفالتجار الاصليون اختفوا وان الغرفة لاتستطيع السيطرة على هؤلاء التجار ونحن نقول ان الغرفة قادرة ان تسيطر عليهم فهي تاخذ منهم اصول اشتراك وتمنحهم الهويات وتصنفهم الى فئات مؤكدا انه غير متحامل على القطاع الخاص فالقطاع الخاص توفرت لديه فرص عديدة ولو توفرت لديه فرص اخرى فلن تكون بالمستوى المنظور، فالاغراق هو احتكار والديانات السماوية كالاسلام والمسيحية حرمته ولو كانت هناك بضاعة جيدة والمستهلك صبور ويطور استهلاكه بشكل تدريجي لما كان يحصل ذلك وعقب الاستاذ سهيل العباسي على مصطلحي المغرق والمغرق بقوله ان المغرق (بكسر الراء) هو الشخص الذي يجلب البضاعة اما المغرق (بفتح الراء) فهو الشخص الذي يستهلك البضاعة

ثم تحدث الخبير في وزارة الصناعة والمعادن الاستاذ نزار قاسم معقبا على ما ذكره عدد من السادة المتحدثين من ان الوزارة لا تستطيع السيطرة على الاغراق قائلا ان الوزارة لا يمكنها السيطرة على هذا الموضوع لاسباب عديدة في مقدمتها عدم وجود القوانين الخاصة بذلك الا انه وبالرغم من ذلك فقد كان للوزارة محاولات جادة للحد من سياسة الاغراق مضيفا ان هناك ضبابية موجودة على الجهة التي تقوم بتشريع القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية فلا توجد هناك جهة تحظى بتاييد الجهات ذات العلاقة موضحا ان نهج وزارة الصناعة والمعادن قد تغير حيث اصبح لها دوراً جديداً في السياسة الاقتصادية وانها لم تعد جهة منتجة وانما كجهة راعية ومنظمة لهذه القوانين ولذا فقد اخذنا على عاتقنا ومنذ بداية عام ٢٠٠٥ العمل على استصدار ثلاثة قوانين جديدة هي قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المنتج الوطني من الاغراق وعن المراحل التي وصلت اليها هذه القوانين قال ان القانون الاول والثاني تحت المناقشة في مجلس شورى الدولة اما قانون حماية المنتج الوطني من الاغراق فانه الان معروض امام مجلس الوزراء بعد مناقشته من قبل الجهات المختصة ونحن نرحب بمن يريد الاطلاع على مسودات هذه القوانين وابداء الملاحظات بشانها ونحن نعتقد ان اول شى نفعله هو استصدار قوانين لتنظيم الحياة الاقتصادية ونحن في الوزارة سائرون في هذا المجال

اما السيد باسم جميل انطوان نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقي فقد تحدث قائلاً: ان لديه مداخلة تحتوي على عدة نقاط تتعلق بنظرته للواقع الاقتصادي والواقع العام في البلد فما يجري من سياسة اغراق للسلع والبضائع في العراق ليست بعيدة عن ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية في هذا البلد بل هي جزء من مسلسل نعتبره عدواناً على العراق من اطراف متعددة ذات منافع ومصالح مشتركة في هذه العملية وتهدف الى تدمير الاقتصاد العراقي موضحا ان الاغراق وحده لا يكفي لانه يمثل جهة خارجية فهناك عملية مكملة سبقت الاغراق هي تدميرالصناعة العراقية وخنق الصناعيين العراقيين واستهداف حياتهم وهذا ما بدا واضحا من خلال عمليات اغتيال الكفاءات العلمية والانتاجية فقد امتدت يد الجريمة لتطال كافة شرائح المجتمع ومنهم الصناعيون العراقيون بالقتل والابتزاز والتهديد والاختطاف وباتت المناطق الصناعية مناطق خاوية ومستهدفة بشكل مركز كما ان هناك جهات تعمل وبتمويل خارجي على قتل صناعات وطنية محلية قائمة تنتج وتسد طلب السوق وتنافس من قبل الخارج ففي كل اسبوع اصبحنا نسمع باغتيال صناعي متميز يسد طلب حاجة السوق ويقف بوجه المستورد من السلع الاجنبية في الكمية والنوعية واتلفت مناطق صناعية كاملة في البلد وحجمت كما ان المئات او الالاف من الصناعيين باتوا الان يعيشون خارج العراق ولا يستطيعون العودة اليه لممارسة نشاطهم لذا فان هذه العملية ستعمل وعملت على دفن قانون الاستثمار الصناعي الذي صدر فاذا كان المستثمر العراقي او الصناعي العراقي يعجز عن توفير الامن والاستقرار فكيف هو الحال بالمستثمر الاجنبي لذا فان العملية تتطلب توفير الاجواء الملائمة والمناسبة للصناعي او المستثمر العراقي لكي يستثمر او يعمل او يشغل مصانعه ويوقف هذا التدفق العشوائي للسلع والبضائع الاجنبية والنوعيات الرديئة منها وقال انه من خلال استعراضنا لواقع ما يجري في البلد وما اقترحه الاستاذ نزار من وزارة الصناعة ان المشكلة تبدو محيرة فهل يعلم من هم على راس الجهاز الاقتصادي والسياسي للدولة بما يجري ام ان هناك قوى تعلم ولكنها تتعمد ذلك فهذه العملية تدل على عدم وجود وعي لهذه العملية فهذا الاغراق هو ارهاب اقتصادي يهدف الى شل المعامل او زيادة البطالة التي ستكون مرتعاً خصباً للارهاب وتدهور اقتصاد البلد وتخلق المضاعفات وكنا نامل من الاخوة الباحثين مع تقييمي لبحوثهم ان يقدموا البدائل او الملخص لهذه الصناعات او ان يقدموا المقترحات فلا يكفي ان تصدر قانوناً اذا لم تمهد لخلق الارضية المناسبة لهذا القانون فالمقترحات التي تعمل على نمو الصناعة وترعرعها لوقف الاغراق للاسواق العراقية للسلع والنوعيات الرديئة وهي معاناة الصناعة العراقية تتمثل بامور عديدة اهمها ايقاف استيراد السلع التي تتوفر مثيلاتها في الصناعة العراقية واعطاء القروض الميسرة للصناعي وليس كما قام به البنك المركزي عند رفعه سعر الفائدة لكن ماهي انعكاساته على الصناعي العراقي اذا تحققت فائدة١٠٪ او ١٥٪ واعطى

فوائد ١٨٪ للبنك المركزي لكن من سيقرضني في النهاية بالتاكيد سيقوم الصناعي برهن المعمل وبعد سنتين سيصبح احد المتعرضين للبطالة لذا فلا بد من توفير المناطق الصناعية الملائمة وخلق بيئة ملائمة للمناطق والخدمات فاين الكهرباء كما تحدث عنه الاستاذ هاشم هو مجرد خيال، كنا نطمح بساعتين كهرباء وليس ثماني ساعات لقد حرمنا حتى من الساعتين ثم هنالك عامل مهم مفقود هو الامان فخلق الامن للمناطق الصناعية خصوصا مع وجود العصابات والمافيات امر ضروري ومهم. اذن هذه هي المستلزمات الاساسية لكي تستطيع الصناعة الوقوف ومنافسة المنتوج الاجنبي وتحد من التدفق العشوائي للسلع الاجنبية وفيما يخص الايدي العاملة كما طرحه الاستاذ هاشم ان القوى العاملة في العراق ٨ ملايين ونسبة البطالة ٥٠٪ في تقديراتنا ان البطالة وصلت الى ٥٠٪ رغم ان وزارة التخطيط اعلنت عن ٢٧٪

كذلك ينبغي العمل على توفير الوقود مثل الكاز ووسائل الطاقة الاخرى غير الكهرباء وهذه جميعها معدومة لذا لا يمكن للصناعي المنافسة ويقدم سلعاً وبضائع يوقف بها الاغراق للسوق العراقية بالبضائع الاجنبية كما ان الامن هو الاساس لعودة الصناعة واستمرارها بالعمل للحد من البطالة.

نزار محمد

عتد العزيز حسون

سهيل العباسي

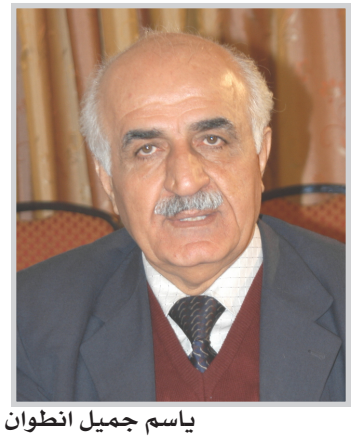
ياسم جميل انطوان

في الهم الاقتصادي

كي لايصاب مصرف الشمال بالعدوى

حسام الساموك

ان من يتصدى لاية اشكالية في اي من حقول الاداء الاقتصادي ينبغي اولا وقبل كل شي ان يتعاطى مع الاجواء المفعمة بالازمات و التدوالات المريضة والاحباطات المتوصلة .

فضمن تلك المواسم المجدية غالت مجالس ادارات غالبية المصارف بزيادات غير عقلانية لرساميلها بذرائع تجاوبها مع تعليمات البنك المركزي . وغلوها في اعلان قدراتها النقدية على تلبية مشروعتها في برامج الائتمانات والقروض والتسهيلات بما ينسجم مع الطموحات المزعومة في الاستجابة لمستقبل التدلاوت المنتظرة .

في ظل هذه الادعاءات والمزاعم اقدمت غالبية المصارف التي هربت اداراتها واصحاب النسب الكبيرة من اسهمها الى بلدان الجوار . واخرجت في غفله من رقابة البنك المركزي اموالها الى الخارج لتستثمرها بالطريقة التي تخدم مصالحها . ويعرف كل المتابعين لهذه اللعبة الرخيصة ما تحقق من سرقات و عمليات قرصنة مسبقة القصد لفوائض و مردودات احوال المساهمين الصغار الذين لم يستحصلوا ايا من ارباح تتحق من عمليات الاستثمار المضمونة لاموالهم . بالرغم مما فرض عليهم و بشكل متواصل و متصاعد من زيادات متواصلة في رساميل المصارف .

ضمن تلك الاجواء المربكة اعلن مجلس ادارة مصرف الشمال . وبعد ان زاد من راسمال مصرفة قبل اربعة اشهر فقط بنسبة ١٥٠ بالمئة ليقحم مساهميه في زيادة جديدة تبلغ هذه المرة ثلاثمئة بالمئة يزيد راسماله من ٢٥ الى مئة مليار .

نعم نحن نعرف تماما ما روج له مجلس ادارة المصرف من توجهات ومنافذ عمل طموحة لمحوا فيها الى مشاريع جمة في اقليم كردستان حيث لا يمتلك المصرف الا فرعا صغيرا بمدينة السليمانية . لكننا نذكر السادة القائمين على مقادير المصرف بما حققه اعلانهم عن الزيادة من ارباك كبير خفض فيه سعر السهم خلال جلسة واحدة من ١,٣٠٠دينار وثلاثمئة فلس الى دون الدينار السعر الاسمي الادنى والذي يعد عنوانا للشركات الخاسرة ..

كنا نترقب من مجلس الادارة ان ينهض بواقع المصرف ويعزز ثقة مساهميه بادارته . اما بالنسبة للافاق التي يسعى اليها . فهناك العديد من الاجراءات المرحلية القادرة على تحقيق امال الحالمين بتطوير اليات عمل المصرف وسياساته الطموحة . ولايمكن ان يكون الصعود المفاجئ . و بنسبة ثلاثمئة بالمئة كدفعة واحدة الاصدقة اخرى تخلق الاحباط لدى مساهمي المصرف . وربما كل المتعاملين معه. اذ سرعان ما سيجد القائمون عليه نفور المساهمين و عدم تجاوبهم مع اكتتاب الزيادة مما سيفشل مشروع النهوض بالمصرف . حتى لو كانت نوايا مجلس الادارة تغض بالمصداقية و الشفافية و العزم على اداء الامانة و النهج السليم !

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثلاثون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٠ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٩
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٧٣
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٣٧١
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٢٢,٢٣٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٢,٥٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٢٢,٢٣٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٢,٥٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٣٧١) دينار/دولار
ب- سعر البيع النقدي (١٣٨٤) دينار /دولار
ج- سعر الشراء النقدي (١٣٨٢) دينار /دولار
٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (١,٢٧٠,٠٠٠)دولار
وحوالات بمبلغ (٢٠,٩٦٠,٠٠٠)دولار.

أسعار النفط تتراجع لاعتدال الطقس بالولايات المتحدة

انخفضت أسعار النفط خلال التعاملات بالعقود الآجلة أوروبيا وآسيويا، إذ واصل خام برنت اتجاهه النزولي الذي شهده أمس الاول مع اعتدال الطقس بالولايات المتحدة الذي يقلص الطلب على وقود التدفئة.

وتراجع خام برنت أكثر من دولار بضغط من اعتدال الأحوال الجوية بالولايات المتحدة، وعقب توقعات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بتباطؤ الطلب على الخام العام المقبل.

وهبط خام برنت ٢٥ سنتا إلى ٦١,٨٨ دولارا للبرميل، بينما تراجع الخام الأميركي الخفيف ٢١ سنتا إلى ٦٢ دولارا.

واستمر توقف حركة الملاحة بقناة هيوستون الذي بدأ أمس الاول بسبب ضباب كثيف عطل وصول الشحنات لأكثر موانئ البتروكيمياويات الأميركية ازدحاما، لتحذير المصافي من تباطؤ إنتاج الوقود.

وتترقب الأسواق بيانات مخزونات النفط الأميركية التي ستصدر غدا، وسط توقعات بانخفاض مخزون الخام مليوني برميل ونواتج التقطير ٧٠٠ ألف برميل.

دول الخليج قد تراجع موعد طرح عملة موحدة

قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف إن دول الخليج العربية قد تراجع موعد ٢٠١٠ المستهدف لطرح عملة موحدة بعدما قالت سلطنة عمان في الآونة الأخيرة إنها لن تلتزم بالموعد النهائي.

وكانت سلطنة عمان أعلنت في وقت سابق هذا الشهر انسحابها من الموعد النهائي المقرر في أول كانون الثاني ٢٠١٠ بسبب تأخر تنفيذ تدابير تشمل المجلس برمته مثل تطبيق اتفاق الوحدة الجمركية.

وأعرب العساف عن اعتقاده أنه من الأفضل قطع خطوات أبطأ يجري تنفيذها بدلا من خطوات أكبر لا تقبلها بعض الدول وربما تؤدي إلى الفشل.

لكنه استدرك قائلا إن السعودية التي تشكل ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لاتزال تسعى للحاق بالموعد النهائي في ٢٠١٠.

وأضاف العساف أن دول المجلس التي تضخ نحو خمس النفط الخام في العالم قد تنشئ مجلسا نقديا بدلا من بنك مركزي للإشراف على العملة الموحدة لكنه لم يعط مزيدا من التفاصيل.

ألمانيا تخصص مليار يورو للاستثمار بالجزائر

قالت ألمانيا إنها ستخصص مليار يورو للاستثمار في الجزائر خلال العام ٢٠٠٧.

وأوضح منسق التعاون في الغرفة الجزائرية الألمانية للتجارة والصناعة أندرياس هيرجينرودر أن هذه الاستثمارات تمس قطاعات البتروكيميائية والسكك الحديدية، والموارد المائية، مشيراً إلى وجود ١١٠ شركات اقتصادية ألمانية في الجزائر.

وقال المسؤول الألماني إن الوجود الاقتصادي الألماني في الجزائر أدى إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، مشيراً إلى أنها بلغت العام الماضي نحو ملياري يورو، فيما وصلت حجم الاستثمار في الوقت الحالي إلى خمسمائة مليون يورو.

وأشار هيرجينرودر إلى أنه في ظل تحسن الوضع الأمني في الجزائر، فإن ألمانيا مهتمة بإبرام اتفاق عدم ازدواجية الضريبة بهدف تقليص حجم الضرائب على السلع والخدمات المتبادلة بين البلدين.